

جامعة بنها
كلية التجارة
قسم المحاسبة

**مدخل مقترح للتكامل بين آليات الحوكمة
ومتطلبات الإفصاح المحاسبي**
"دراسة نظرية - تطبيقية"
على قطاع البتروكيماويات

رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

إعداد /

الباعث / مجدي مصطفى عبد السلام الهدي
المحاسب القانوني

تحت إشراف

د/ صلاح محمد كامل
مدرس المحاسبة بالكلية

أ.د / فأروقي جمعة
أستاذ المحاسبة الخاصة ووكيل
الكلية الأسبق

الإطار العام للبحث

أولاً: مقدمة البحث:

يعتبر مصطلح حوكمة الشركات "Corporate Governance" من المصطلحات الحديثة التي ظهرت خلال العشر سنوات الأخيرة وأصبحت بعد ذلك الحوكمة قضية محورية في الاقتصاد العالمي خلال الفترة الأخيرة سواء على المستوى الأكاديمي أو على المستوى العملي.

وقد برز موضوع الحوكمة في السنوات الأخيرة نتيجة للأحداث والأزمات المالية التي تعرضت لها بيئة الأعمال المعاصرة حيث ساهمت مجموعة من المتغيرات في تحويل الشركات إلى رأس الأحداث أبرزها تعاظم الخصخصة "Privatization" وتحويل كثير من الدول إلى اقتصاديات السوق، وما تبعه من حرية تحرك رأس المال وتكامل الأسواق، والتي أدت إلى خلق ثقافات استثمارية جديدة لحقوق الملكية حول العالم، وما تعرضت له منشآت عملاقة على مستوى العالم من أزمات وانهيارات وما تبعها من إفلاسات، أبرزها "شركة إنرون للطاقة، وورلد كوم، زيروكس" وأيضاً مثل "آرثر أندرسون، K.P.M.G" فقد كشفت هذه الأزمات عن ضعف نظم الحوكمة وفشلها بشكل أثار بالسلب على العديد من الأطراف ذات المصلحة "Stakeholders" بالمنشأة.⁽¹⁾

لذا فقد اهتمت العديد من الشركات في كثير من الدول بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات لتحوز على ثقة المستثمرين المهتمين بالشفافية والإفصاح عن المعلومات ويتحقق لهم في ضوء تطبيق حوكمة الشركات التي تحقق ضوابط داخلية وخارجية معاً وتتمثل الضوابط الداخلية في محاولة تخفيض المخاطر عن طريق تحديد العلاقة بين الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح في ظل ضوابط خارجية مثل هيئة سوق المال والرقابة المصرفية وغيرها.⁽²⁾

ثانياً: أهمية البحث:

قلة عدد الدراسات التي أجريت في هذا المجال، حيث أن معظم الدراسات السابقة قد اهتمت بتناول علاقة حوكمة الشركات بعملية المراجعة، ودور لجان المراجعة في دعم جودة التقارير المالية،

(1) د/عيد الفتاح أحمد على أحمد خليل "قياس البعد الاختياري للدور الحكومي للمراجعة في الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري" المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة - جامعة المنصورة - المجلد الثامن والعشرين - العدد الرابع 2004 ص 186.

(2) د/ تامر نصار "القواعد المنظمة لحوكمة الشركات من منظور شباب الأعمال في مصر"، مركز المشروعات الدولية الخاصة، يوليو 2003.

والعلاقة بين وجود لجان مراجعة وحياد المراجع مع التركيز على بعض آليات الحوكمة دون الاهتمام بتفعيلها وبيان الأثر على تحسين جودة التقارير المالية.

كما أن هذه الدراسات لم تتناول آليات حوكمة الشركات ومتطلبات الإفصاح المحاسبي وإيجاد مدخل تكاملي بينهم لتحسين جودة التقارير المالية وخاصة في قذاع البيروكيماتويات علماً بأن معظم الدراسات قد طبقت في بيئات أجنبية مثل "الولايات المتحدة - ماليزيا - أستراليا".

ثالثاً: الدراسات السابقة:

عرض وتحليل الدراسات السابقة:

1- دراسة Coulton, et al., 2001⁽³⁾:

تهدف هذه الدراسة إلى الأمور التي تؤثر على مستوى الشفافية والتي من أهمها ممارسات حوكمة الشركات مثل:

أ- حجم مجلس الإدارة وتركيبته وهيكل القيادة الإدارية.

ب- وجود لجان مراجعة

ج- استخدام مدقق من إحدى شركات المراجعة الخمس الكبرى

د- هيكل الملكية

هـ- الإفصاح عن حوافز المديرين التنفيذيين.

و- إدارة الشركة

ز- الحوافز ومزيج الحوافز الثابت والقائم على الأسهم.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

1- أن الشركات الأكبر حجماً تفصح عن معلومات أكثر عن حوافز أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين.

2- أن الشركات ذات الأداء الجيد نسبياً تكون أكثر استعداداً للإفصاح.

(3) Coulton J., et. al, "the effect of compensation design and corporate governance on the transparency of CEO compensation Disclosures", working paper, university of Technology, Sydney, 2001, PP.16-56 Available at: <http://www.ssrn.com>

3- أن الإفصاحات عن مكافآت الإدارة العليا تكون أقل شفافية بكثير بالنسبة للرؤساء التنفيذيين الذين يقاضون مكافآت مرتفعة نسبياً.

2- دراسة Bujaki and Mcconomy, 2002 (4)

تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من مدى شمولية الإفصاح الاختياري عن الحوكمة بالشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية الكندية واختبار العوامل التي تؤثر على شمولية هذا الإفصاح وعلى اختيار وسيلة الإفصاح وكذلك اختبار تأثير فشل الحوكمة بالشركات على مدى الإفصاح وقد خلصت الدراسة إلى:

- 1- إفصاح عدد قليل من الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية الكندية عن مدى تطبيقها لقواعد الحوكمة وإن اختلفت درجة شمولية الإفصاح عن ممارسات الحوكمة بين الشركات.
- 2- أن الإفصاح عن حوكمة الشركات يتوقف على العديد من العوامل منها درجة المخاطرة التي تواجه الشركة واستقلالية مجلس الإدارة ووسيلة الإفصاح ومدى التزام الشركة بقواعد الحوكمة.

3- دراسة Labelle, R. 2002 (5)

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة العوامل التي تؤثر على الإفصاح الحوكمي لإدارة الشركات الكندية المقيدة ببورصة الأوراق المالية. وقد خلصت الدراسة إلى:

- 1- وجود علاقة إيجابية بين أداء الشركات وجودة الإفصاح عن ممارسات الحوكمة.
- 2- كلما زاد حجم الشركة كلما زادت جودة الإفصاح عن ممارسات الحوكمة.
- 3- الشركات التي تراقب بمديرين من غير الملاك تفصح بصورة أفضل عن ممارسات الحوكمة بالمقارنة بالشركات التي تراقب بمديرين من الملاك.

(4) Bujaki, Merridee and Bruce J. Mcconomy, "Corporate Governance: factors influencing voluntary disclosure by publicly treated Canadian firms", *Canadian Accounting perspectives*, vol. 1, No2, 2002, pp.105-139.

(5) Labelle, Real, "The statement of Corporate Governance practices (SCGP): A voluntary Disclosures and Corporate Governance perspective" working paper 2002, pp.418-478 Available at <http://www.ssrn.com>.

4- أنه يوجد ارتباط إيجابي بين الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب وبين جودة الإفصاح عن ممارسات الحوكمة.

5- أن الشركات التي تصدر أوراق مالية تفصح بصورة أفضل عن ممارسات الحوكمة بالمقارنة بغيرها.

6- الشركة التي تتم مراجعتها من قبل مكاتب مراجعة كبيرة تفصح بصورة أفضل عن ممارسات الحوكمة.

4- دراسة عاطف (2003): (6)

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى اختبار آثار آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية وفاعلية عملية التدقيق في الأوراق والتي ينبثق منها مجموعة من الأهداف الفرعية:

- 1- تحديد آليات حوكمة الشركات وعلاقتها بجودة التقارير المالية وفاعلية تدقيقها.
- 2- تحديد مدى التباين في إدراك المراجعين لآثار آليات حوكمة الشركات وفقاً لمركزهم الوظيفي وعدد سنوات خبرتهم.

وقد توصلت الدراسة إلى:

- 1- هناك علاقة ارتباط وثيقة بين قوة آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالعميل وبين جودة التقارير المالية وفاعلية عملية المراجعة.
- 2- إن أكثر متغيرات جودة التقارير المالية وفاعلية عملية المراجعة تأثراً بالآليات حوكمة الشركات المرتبطة بالعميل هي إنجاز عملية المراجعة بفاعلية وأقلها اكتشاف غش الموظفين.
- 3- هناك علاقة ارتباط وثيقة بين قوة آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالمراجع وبين جودة التقارير المالية وفاعلية عملية المراجعة.

(6) د. عاطف محمد احمد، "دراسة اختبارية لآثار آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية وفاعلية عملية تدقيق الحسابات في الأردن"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، فرع بني سويف، العدد الأول، مارس 2003 ص 477-534.

4- إن أكثر متغيرات جودة التقارير المالية وفاعلية عملية المراجعة تأثراً بآليات حوكمة الشركات المرتبطة بالمراجع هي إنجاز عملية المراجعة بفاعلية وأقلها اكتشاف الأخطاء الجوهرية

5- يوجد اختلاف معنوي ذو دلالة إحصائية بين إدراك المراجعين لآثار آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية وذلك وفقاً للخصائص الديموجرافية حيث يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لكل من المؤهل العلمي والمركز الوظيفي على إدراك المراجعين لآثار آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالعمل على جودة التقارير المالية وفاعلية عملية المراجعة بينما يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لكل من المؤهل العلمي والمؤهل المهني وسنوات الخبرة على إدراك المراجعين لآثار آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالمراجع على جودة التقارير المالية وفاعلية عملية المراجعة.

5- دراسة فخراً (2003): (7)

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر ظاهرة حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في أسواق الأوراق المالية على درجة الإفصاح عن البيانات المالية والإدارية من خلال تحليل الإطار المفاهيمي لعناصر الظاهرة والإجراءات العملية التي اتخذتها بعض إدارات أسواق الأوراق المالية. وقد خلصت الدراسة إلى:

- 1- إن الإجراءات العملية لتتقيف الحوكمة ركزت على عدة عناصر منها الاستقلالية والحياد والموضوعية والمساءلة والشفافية التي من شأنها أن ترفع من درجة جودة البيانات التي تفصح عنها الشركات المدرجة وبالتالي تحقق مستوى أعلى من المصداقية.
- 2- بينت الدراسة الجوانب التي استوفت فيها التشريعات الكويتية متطلبات معايير حوكمة الشركات إلى جانب القصور الذي يتخلل مضامين موادها والإجراءات المطلوبة لتحسينها.

(7) محمود عبد الملك فخراً، حسين علي العمري، منصور صباح الفضلي، أثر حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في أسواق الأوراق المالية على درجة الإفصاح عن البيانات المالية والإدارية دراسة تحليلية، مجلة البحوث والدراسات التجارية-كلية التجارة - جامعة القاهرة - فرع بني سويف - العدد الأول - مارس 2003، ص 211-250.

6- دراسة عبد الناصر (2003): (8)

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم حوكمة الشركات ودوافع تطبيقها والجهود والتجارب في مجال حوكمة الشركات في قطاع الأعمال المصري من خلال مقارنة الممارسات الموجودة في البيئة المصرية بالمبادئ الدولية الصادرة في هذا الشأن للتركيز على مبدأ الإفصاح والشفافية.

وقد خلصت الدراسة إلى:

- 1- إن الأسلوب الجيد لتطبيق مبادئ الحوكمة يساعد في دعم الأداء الاقتصادي والقدرات التنافسية وجذب الاستثمارات إلى الشركة والاقتصاد بوجه عام.
- 2- إن إتباع القواعد والمبادئ السليمة لحوكمة الشركات يحقق قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين وحملة الأسهم.
- 3- أهمية الإفصاح والشفافية في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الأسواق العالمية بشكل عام وفي مضر والأسواق العربية بشكل خاص وهو ما ستكون له الآثار الإيجابية خصوصاً على أسواق المال والبورصات.

7- دراسة محمد الباز (2003): (9)

تناولت تلك الدراسة الإفصاح المحاسبي كأحد متطلبات حوكمة الشركات من جانب موقع الإفصاح في الإطار المحاسبي للمعلومات الواجب الإفصاح عنها في نطاق الإفصاح وفقاً لنماذج الهيئة العامة لسوق المال وأخيراً ما يلزم توافره في الإطار المحاسبي للوفاء بمتطلبات حوكمة الشركات.

وقد خلصت الدراسة إلى:

- 1- إن الإفصاح المحاسبي هو جوهر حوكمة الشركات.

(⁸) د. عبد الناصر محمد درويش، "الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات - دراسة تحليلية ميدانية"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، فرع بني سويف، العدد الثاني، يوليو 2003، ص 419-471.

(⁹) د. محمد الباز، "الإفصاح المحاسبي ومتطلبات حوكمة الشركات"، ندوة الإطار المحاسبي والإفصاح لهيكل حوكمة الشركات في مصر"، الهيئة العامة لسوق المال بالتعاون مع مشروع تنمية الأسواق المالية CMD، 4 فبراير، 2003، ص 2.

2- هناك سمات يجب توافرها في المعلومات المفصح عنها وهي الملائمة والمصدقية والقابلية للفهم والمقارنة.

3- المعلومات التي يجب الإفصاح عنها تتمثل في التقارير والقوائم المالية السنوية والدورية وغير الدورية بالإضافة إلى المعلومات الغير مالية.

8- دراسة Chen, et al., 2003: (10)

قامت تلك الدراسة على افتراضين هما أن الإفصاح الأكبر يقلل تكلفة رأس المال المملوك، وأن حوكمة الشركات الأفضل تخفض تكلفة رأس المال والمملوك، وركزت تلك الدراسة على أن المستثمرين يعتمدون في حكمهم في حوكمة الشركات على مستوى البلد ومستوى الشركة وذلك للتخفيف من مشكلة الوكالة بين الأطراف الداخلية والأطراف الخارجية.

وقد أشارت تلك الدراسة إلى تقريرين صادرين عن مؤسسة تقديم خدمات السمسة والصيرفة.

Credit Lyonnais Securities (CLSA) Emerging Market

وقد تناول هذين التقريرين تقييم حوكمة الشركات والتركيز على أن الحوكمة الجيدة مرتبطة بالأداء القوي في عدة أبعاد منها مستويات الأسعار وعوائد الأسهم والربح المحاسبي وأنه يتم تقييم حوكمة الشركات الجيدة بناء على ستة معايير هي:

1- الشفافية:

تشير إلى قدرة الأطراف الخارجية على تقييم المركز المالي الحقيقي لمنشأة.

2- الانضباط:

ويشير إلى التزام الإدارة بالتركيز على زيادة القيمة للمساهمين.

3- الاستقلالية:

وتشير إلى استقلال مجلس الإدارة عن حملة الأسهم المسيطرين والإدارة العليا.

(10) Chen. k.c., et al., "Disclosure, corporate Governance and the cost of Equity capital: Evidence from Asia's emerging Markets". Unpublished papers, Hong Kong university of science & Technology, 2003, pp28-78, available at <http://www.ssrn.com>

4- المساءلة:

فعالية مجلس الإدارة في اتخاذ الإجراءات الضرورية في حالة سوء الإدارة.

5- العدالة:

وتشير إلى المعاملة العادلة التي يلقاها الأقلية من حملة الأسهم والأغلبية من الإدارة.

• المسؤولية: أي وجود مسؤولية للإدارة أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشأة.

• الوعي الاجتماعي: ويشير إلى تركيز المنشأة مع السلوك الأخلاقي والمسئولية الاجتماعية.

9- دراسة Duffy, 2004 (11)

تهدف هذه الدراسة إلى بيان مفهوم ومبادئ وقواعد وأهداف حوكمة الشركات وآثارها المحتملة على مركز الاستثمار في الأوراق المالية.

وقد خلصت الدراسة إلى:

1- تعد حوكمة الشركات إحدى الأدوات الفعالة لتشجيع وجذب الاستثمارات في سوق الأوراق المالية لما تمثله من قواعد تحكم وتوجه الإدارة بالشركات بما يعود بالنفع على المستثمرين في أوقها المالية المتداولة بالسوق.

2- تهدف حوكمة إدارة الشركات إلى إعداد وتوفير قوائم مالية خالية من أية تحريفات أو غش إداري ومدد وفقاً لمعايير محاسبية سليمة وتوفير الإفصاح الكافي من خلال البيانات المالية وغير المالية المدرجة بها وبما يفي باحتياجات المستثمرين وكذلك توفير مصداقية للقوائم المالية من خلال مراجعتها من قبل مراجع حسابات مستقل وفقاً لمعايير مراجعة مقبولة قبولاً عاماً. الأمر الذي يؤثر بشكل جوهري على اختيارات المستثمرين للشركات التي سيستثمرون فيها أموالهم وما إذا كانت تطبق قواعد الحوكمة من عدمه وبالتالي على أسعار وحجم تداول تلك الشركات في السوق.

10- دراسة لوي (2005) (12)

(11) Duffy, M., "Corporate Governance and client Investing" *Journal of Accountancy*, January 2004, pp., 1-13.

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي، وذلك من خلال:

- التعرف على مفهوم حوكمة إدارة الشركات ودوافع تطبيقه.
- الجهود الدولية المبذولة في مجال حوكمة إدارة الشركات.
- مدى توافر مبادئ حوكمة إدارة الشركات في قطاع الأعمال المصري، من خلال مقارنة الممارسة الموجودة في البيئة المصرية بالمبادئ الدولية الصادرة هي هذا الشأن بالتركيز على مبدأ الإفصاح والشفافية وآليات تطبيقه.

وقد خلصت الدراسة إلى:

1- هناك مجموعة من الآليات التي تكفل جودة الإفصاح المحاسبي في ظل تطبيق ذلك المبدأ ولعل أبرزها:

أ- يجب أن يشتمل الإفصاح، دون أن يقتصر على المعلومات الأساسية المتصلة بالشركة، كل من النتائج المالية التشغيلية للشركة، وأهدافها الحالية والمستقبلية، ملكية الأغلبية وحق التصويت وأعضاء مجلس الإدارة وكبار المديرين ومرتباتهم وحوافزهم، عوامل المخاطرة الملموسة في الأجل القريب بالإضافة إلى المسائل الأساسية المتصلة بالعاملين وغيرهم من أصحاب المصالح وهياكل وسياسات أساليب ممارسة سلطات الإدارة في الشركات.

ب- يجب إعداد المعلومات ومراجعتها والإفصاح عنها وفقاً لأحدث إصدارات المعايير المحاسبية والمالية وغير المالية للإفصاح والمراجعة مما يؤدي إلى زيادة قدرة المستثمرين والمساهمين على متابعة أداء الشركة من خلال توافر معلومات ذات شفافية وجودة معايير محاسبية ومراجعة مقبولة ومتعارف عليها.

ج- يجب إجراء المراجعة السنوية بواسطة مراقب حسابات مستقل بهدف إعطاء تأكيد خارجي وموضوعي بشأن الأسلوب المستخدم في إعداد القوائم المالية والإفصاح عنها.

(12) لؤي علي زين العابدين، "دراسة تحليلية لأثر تطبيق آليات حوكمة إدارة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي"، المؤتمر الخامس حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية - كلية التجارة - جامعة الإسكندرية 8: 10 سبتمبر 2005، ص 257-280.

د- يجب أن تتيح قنوات نقل المعلومات إمكانية وصول مستخدمي تلك المعلومات إليها بصورة تتسم بالعدالة وملائمة التوقيت وانخفاض التكاليف، حيث أن قنوات نقل المعلومات لها من الأهمية ما يوازي أهمية محتوى المعلومات ذاته.

2- تهدف حوكمة إدارة الشركات فيما يخص الإفصاح والشفافية إلى تحقيق هدفين رئيسيين:

أ- توفير قوائم مالية معدة وفقاً لمعايير ومعالجات محاسبية سليمة تعبر بصورة عادلة عن المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها وتدفعاتها النقدية وتوفر الإفصاح الكافي من خلال البيانات المالية وغير المالية المدرجة بها وبما يفي باحتياجات مستخدمي القوائم المالية.

ب- توفير مصداقية للقوائم المالية ونشرات الاكتتاب من خلال مراجعتها من قبل جهة مستقلة (مراقب الحسابات) وفقاً لمعايير مراجعة مقبولة ومتعارف عليها وكذلك من خلال مراجعتها بمعرفة الأجهزة الرقابية.

11- دراسة Roulhac and Reen, 2005 (13)

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم التطورات في حوكمة الشركات بأوروبا من حيث هيكل الملكية مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عند تكوينه ونسبة الأعضاء غير التنفيذيين ومسئولي الإفصاح الحوكمي للشركات.

وقد خلصت الدراسة إلى:

حدوث تطورات هامة في ممارسات الحوكمة بالشركات بأوروبا وفي درجة الإفصاح الحوكمي للشركات خاصة وأن اختلف مستوي الإفصاح من دولة لأخرى.

12- دراسة أحمد عبد الحميد (2005): (14)

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة مفهوم وتحليل حوكمة الشركات والعلاقة المتبادلة بين الحوكمة والمحاسبة وأثر إدارة الربحية على الدور المحاسبي في حوكمة الشركات.

(13) Roulhac, Catherine Albert and Peter Breen, "Corporate Governance in Europe: Current status and future Trends". *The journal of Business strategy*, vol. 26, No.6, 2005, pp. 19-29.

(14) د. أحمد أشرف عبد الحميد، "إدارة الربحية والدور المحاسبي في حوكمة الشركات"، المؤتمر العلمي الخامس، حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية - كلية التجارة - جامعة الإسكندرية - 8-10 سبتمبر 2005 ص 159-188.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى:

أن وجود نظم جيدة للحوكمة يعد مطلباً ملحاً لوجود سوق مال أكثر نمواً وتطوراً وأن المحاسبة من خلال ما توفره من تقارير مالية تعد أداة هامة من أدوات وآليات الحوكمة أما عن الحوكمة وإدارة الربحية، فإنه يمكن القول بأن وجود أطر جيدة للحوكمة وذلك بالتركيز على مبدأ الإفصاح والشفافية من شأنها أن تؤدي إلى تقليل ممارسات إدارة الربحية وأن هذه الأخيرة تضعف من فاعلية الدور المحاسبي في حوكمة الشركات.

13- تقرير 2006, Toronto Stock Exchange (15)

يهدف هذا التقرير عرض إرشادات الإفصاح الجيد عن ممارسات حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة سوق الأوراق المالية بتورونتو (كندا) TSX. ويتعلق بالإفصاح عن ممارسات حوكمة الشركات المتعلقة بمجلس الإدارة وهدية أعضاء مجلس الإدارة المستقلين وغير المستقلين، والإفصاح عن عقد الأعضاء المستقلين بالمجلس لاجتماعات لا يحضرها الأعضاء الغير مستقلين، وتسجيل كل عضو لاجتماعات المجلس، والإفصاح عن سياسة المجلس للتفويض والإفصاح عن توصيف وظيفة كلا من رئيس مجلس الإدارة ورئيس كل لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة والعضو المنتدب، وعن مقاييس المجلس لتوجيه الأعضاء الجدد.

كما يتعلق الإفصاح عن لجان المراجعة بالإفصاح عن أسماء أعضائها وكونهم مستقلين أو غير مستقلين والإفصاح عن خبرات وتعليم كل عضو من أعضاء لجنة المراجعة وسياسات وإجراءات لجان المراجعة المتعلقة بتقديم خدمات بخلاف المراجعة والإفصاح عن أتعاب المراجعة والخدمات الأخرى. وقد خلص التقرير إلى: مجموعة من إرشادات الإفصاح الجيد عن ممارسات حوكمة الشركات وبصفة خاصة مجلس الإدارة ولجان المراجعة على الشركات.

(15) Toronto stock Exchange, Tsx Guide to good disclosure for national Instrument 58-101 disclosure of Corporate Governance practices(N 158-101) and multilateral instrument 52-110-Audit committees (m 152-110), 2006, Available :<http://www.TSX.com>

14- دراسة Asx Corporate Governance Council, 2006: (16)

تهدف هذه السياسة إلى تحديد مدى ملاءمة الإفصاح عن معلومات حوكمة الشركات والتعرف على إمكانية تحسين هذا الإفصاح لتحقيق منفعة من معلومات الحوكمة. وقد خلصت الدراسة إلى:

- 1- مستخدمي معلومات حوكمة الشركات إلى أنهم أفضل لمفهوم الحوكمة.
- 2- إن القوائم المالية والتقارير السنوية من أهم مصادر الحصول على معلومات عن حوكمة الشركات وإلى رغبة مستخدمي معلومات حوكمة الشركات، في أن تحتوي التقارير السنوية على معلومات عن خبرات أعضاء مجلس الإدارة واستقلالهم وحجم متاجرتهم بالأسهم واللجان المنبثقة عن المجلس وكيفية مكافأة أعضاء مجلس الإدارة، وإصدار قائمة توضح مدى التزام الشركات بمبادئ الحوكمة. كما يرغب مستخدموا هذه المعلومات في وضوح ووقتية واختصار المعلومات الموجودة حالياً في التقارير السنوية.
- 3- بعض مستخدمي معلومات حوكمة الشركات، يعاني من تعقد وصعوبة استخلاص المعلومات من التقارير السنوية.

15- دراسة أحمد عبد الملك (2006): (17)

الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على مفهوم الشفافية وأهميتها وكيفية تحقيق الشفافية ومحدداتها، وأساليب الإفصاح عن المعلومات التي تحقق الشفافية وعوائقها والتعرف على ما هو أثر غياب الشفافية على التقارير المنشورة، ما هي الجهود المبذولة لزيادة الشفافية وما هي علاقة الشفافية بحوكمة الشركات ومحاولة تقديم إطار مقترح لتحقيق الشفافية في التقارير المالية المنشورة وأخيراً التعرف على ردود أفعال بعض الشركات النشطة في بورصة الأوراق المالية.

(16) ASX Corporate Governance Council, "Corporate Governance Statements: Who Reads, them and why?" 2006, Available at: <http://www.asx.com.au>.

(17) د. أحمد رجب عبد الملك، "إطار مقترح للتقارير المالية المنشورة في ظل تحقيق الشفافية المنشورة ببورصة الأوراق المالية - دراسة نظرية تطبيقية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية - كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلون 2006، ص15، 67، 68.

تهدف هذه الدراسة إلى:

- 1- دراسة وتحليل أهم التشريعات المصرية للتعرف على مدى احتوائها على نصوص ومواد هي من صميم قواعد الحوكمة بالتعرف على الممارسات الإيجابية في تلك القوانين وكذلك الممارسات السلبية والتي يمكن تدعيمها بإجراء تعديلات في قانون سوق المال وقانون الشركات وكذلك قواعد القيد والشطب، وكذلك التعرف على القرارات الحديثة والصادرة من قبل الهيئات المصرية المختلفة والتي لها أكبر الأثر في تحقيق جودة التقارير.
- 2- التعرف على أهمية الضبط في بعض معايير المحاسبة المصرية نظراً لاحتواء تلك على معالجات مسموح بها وبديلة-أو المرونة الزائدة في تلك المعايير-ما يتيح الفرصة أمام إدارة الشركة لاختيار السياسة المحاسبية التي تحقق مصالحها الخاصة مما يؤدي إلى انخفاض جودة التقارير المالية وتضليل المستخدمين وتدهور ثقتهم في التقارير المنشورة.
- 3- دراسة وتحليل أهمية إضافة مبدأ حقوق العاملين إلى مبادئ حوكمة الشركات.
- 4- التعرف على ماهية القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات الصادرة من الهيئة العامة لسوق المال، وكذلك مدى أهميتها في تحقيق جودة تقارير الأعمال السنوية للشركات.

وقد خلصت الدراسة إلى:

- 1- تتحقق غالبية مبادئ حوكمة الشركات في مصر ضمن مجموعة من الأنظمة والقوانين الخاصة بالتشريع المصري، وعلى ذلك يمكن القول أن البيئة التشريعية والتنظيمية في مصر متقدمة وفي تطور مستمر.
- 2- إضافة مبدأ ضبط معايير المحاسبة المصرية ومبدأ حقوق العاملين إلى مبادئ حوكمة الشركات يزيد من فاعلية آليات الحوكمة مما يؤدي إلى تحسين في التقارير المنشورة.

(18) د. أحمد رجب عبد الملك، "جودة تقارير الأعمال السنوي المنشورة للشركات المسجلة بالبورصة بين الالتزام بقواعد الحوكمة وضبط معايير المحاسبة المصرية"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، سوهاج، جامعة جنوب الوادي، المجلد الثالث والعشرون، العدد الأول، يونيو 2009، ص ص 65-106.

3- كلما زاد عدد أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين كلما ارتفع مستوى استقلال مجلس الإدارة في اتخاذ القرارات وكلما زادت فعاليته الرقابية.

4- صدور القرار رقم 141 لسنة 2006 بشأن إتاحة كافة البيانات والمعلومات عن الشركات النشطة في البورصة إلى المحللين الماليين في الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية مما يساعد على ترشيد قراراتهم الاستثمارية، وكذلك بشأن حظر التلاعب بالأسعار والمعلومات التاريخية، يعتبر مؤشر لكفاءة التنظيم المحاسبي وكذلك يدعم الإفصاح والشفافية.

5- هناك علاقة طردية بين كل من ضبط معايير المحاسبة المصرية والالتزام بقواعد الحوكمة وبين جودة التقارير المالية.

17 - دراسة مجدي المليجي 2010: (19)

يهدف هذا البحث بصفة أساسية إلى دراسة وتحليل دور لجان المراجعة في تحسين جودة القوائم المالية المنشورة في حدود الاتجاه لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات، وأثر ذلك على تشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية المصرية، من خلال توفير لجان المراجعة للمعلومات التي يحتاج إليها المستثمرين مما يوفر لهم الثقة والمصداقية في القوائم المالية التي تعدها الشركات.

وقد خلصت الدراسة إلى:

1- تحتاج بيئة المراجعة المصرية إلى تفعيل لجان المراجعة كإحدى آليات حوكمة الشركات لزيادة الثقة والمصداقية في القوائم المنشورة المقدمة للجمهور.

2- تشكيل لجان مراجعة فعالة كإحدى آليات حوكمة الشركات يساعد على التنسيق بين الإدارة والمراجع الداخلي والخارجي مما ينعكس على جودة القوائم المالية المنشورة.

3- دور لجان المراجعة كإحدى آليات حوكمة الشركات يحد من استخدام الإدارة لممارسات إدارة الربحية ويؤثر على حركة الأسهم مما يؤدي إلى تنشيط سوق الأوراق المالية المصرية.

4- الحوكمة الجيدة للشركات تتعدى مفهوم الرقابة أو الإدارة السليمة للشركة حيث تعدد جوانب اهتمامها لتشمل:

(19) مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي، "دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة لتدعيم سوق الأوراق المالية المصرية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنها، 2010، ص8. ص 203، 206.

- أ- تحقيق التوازن بين مصالح الأطراف المختلفة المتعاملة مع الشركة.
- ب- التحقق من أن الأهداف الإستراتيجية للشركة تم صياغتها بما يحقق مصلحة كافة الأطراف المتعاملة معها.
- ج- جذب ثقة المستثمرين في القوائم المالية المنشورة وتحسين جودتها وتدعيم المركز التنافسي لشركة.
- د- التحقق من تفعيل الرقابة على أداء كافة إدارات الشركة من خلال تفعيل دور لجان المراجعة، والتنسيق بينها وبين المراجع الخارجي والداخلي.
- 5- هناك العديد من العوامل التي تدعو إلى ضرورة تفعيل لجان المراجعة للشركات المساهمة المصرية في ضوء تطبيق مبادئ حوكمة الشركات ومن أهمها اتفاقية الجات، تدني الثقة في مكاتب المحاسبة والمراجعة، تعارض المصالح بين الملاك والإدارة، فجوة التوقعات.
- 6- هناك مجموعة من العوامل يجب أخذها في الاعتبار عند تشكيل لجان المراجعة حتى لا تكون مجرد استيفاء للمتطلبات القانونية ومن ثم تصبح عديمة الجدوى، ولا تحقق الأهداف المرجوة منها.
- 7- تحتاج القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وغير المالية بالبورصة إلى تطوير بحيث تؤكد على استقلالية لجان المراجعة، الخبرات الخاصة بها، وعدد مرات اجتماعها.
- 8- عدم وجود تقرير ضمني للجان المراجعة يصلح لجميع الشركات ذات الأغراض المتعددة في ضوء تطبيق حوكمة الشركات.
- 9- تتعدد الأنشطة والتي تقدم بها لجان المراجعة كأحدى آليات حوكمة الشركات وتساهم في تحسين جودة القوائم المالية المنشورة.
- 10- المدخل المناسب لتشكيل لجان المراجعة في البيئة المصرية في المرحلة الحالية هو المدخل الإلزامي.
- 11- سوق الأوراق المالية المصرية يتسم بضعف مستوى الشفافية والحوكمة وعدم قدرته على ملاحقة التطورات الهائلة السياسية والاقتصادية مقارنة بالدول الأوروبية.

18- دراسة رضا صالح (2010): (20)

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مفاهيم وأهمية كل من جودة الأرباح وحوكمة الشركات، ومن ثم تطور نموذج لاختبار العلاقة بين جودة الأرباح وبعض جوانب حوكمة الشركات وأثرها على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية. وقد خلصت الدراسة إلى:

- 1- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الأرباح وبين حجم مجلس الإدارة.
- 2- لم تتبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الأرباح وبين حجم مجلس الإدارة.
- 3- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الأرباح وبين استقلالية مجلس الإدارة.
- 4- يوجد علاقة طردية بين جودة الأرباح واستقلالية لجنة المراجعة.
- 5- لا توجد علاقة بين جودة الأرباح وبين نشأة لجنة المراجعة المتمثل بعدد اجتماعاتها.

19 - دراسة عزة شلبي (2011): (21)

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل دور وأثر حوكمة الشركات على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية من خلال:

- 1- التعرف على أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات في بيئة الأعمال المصرية وإيجابيات ومزايا حوكمة الشركات.
- 2- إبراز دور حوكمة الشركات في تطوير وتحسين المعلومات المالية ومحاولة وضع مجموعة من المعايير لتحقيق هذه الجودة وذلك بغرض إعادة الثقة فيها لمواجهة تحديات الفترة القادمة في بيئة الأعمال المصرية.

(20) د. رضا إبراهيم صالح، "العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية - دراسة نظرية تطبيقية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة جامعة طنطا، المجلد الثاني، العدد الثاني، 2010، ص ص 381-429.

(21) د. عزة محمود حلمي شلبي، "مدخل مقترح للقياس الكمي لآليات الحوكمة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في بيئة الأعمال المصرية" المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الثالث، العدد الأول، يناير 2011، ص ص 521-578.

وقد خلصت الدراسة إلى:

1- إن تطبيق حوكمة الشركات هو تأكيد وزيادة موثوقية ومصداقية القوائم المالية، وأحكام الرقابة عليها، للارتقاء بمفهوم جودة هذه المعلومات من الجودة ذات المعيار الواحد إلى تحقيق الجودة ذات المعايير المتعددة مما يعني تحقيق المفهوم الشامل لجودة المعلومات المحاسبية.

2- بالرغم من تعدد الدراسات التي تناولت الإجراءات والضوابط المحاسبية لحوكمة الشركات ومنها تحقيق المساءلة والرقابة المحاسبية، والسعي نحو تطوير وتطبيق معايير المحاسبة والمراقبة وتزايد دور كل من المراجعة الداخلية والخارجية ولجان المراجعة وتحقيق الإفصاح والشفافية، إلا أنها لم تتناول بشكل مباشر أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية.

- توجد علاقة طردية بين التفاعل الجيد لوظيفة المراجعة الداخلية مع باقي أطراف الحوكمة وجودة التقارير المالية.

- توجد علاقة طردية بين التفاعل الجيد لوظيفة المراجع الخارجي مع باقي أطراف الحوكمة وجودة التقارير المالية.

- توجد علاقة طردية بين التفاعل الجيد لوظيفة لجنة المراجعة مع باقي أطراف الحوكمة وجودة التقارير المالية.

- توجد علاقة طردية بين التفاعل الجيد لوظيفة المراجعة الداخلية مع باقي أطراف الحوكمة وجودة وظيفة المراجعة الداخلية.

3- تمثل جوانب الحوكمة مجتمعة في واقع الأمر مجموعة من الضوابط الرقابية لتحقيق جودة المعلومات الواردة بالتقارير المالية وغيرها والتي يؤدي تحقيقها إلى إعادة ثقة المستثمرين والمقرضين الحاليين والمرتقبين ومختلف المستخدمين للقوائم والتقارير المحاسبية وفي الممارسة المحاسبية ككل، بالتالي هناك علاقة إيجابية بين تطبيق جوانب الحوكمة مجتمعة وتحقيق جودة التقارير المالية والمعلومات المحاسبية.

(20) دراسة أكرم صابر السحار 2015(22):

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين تطبيق حركة الشركات وجودة الأداء المنتهي للمراجع وإظهار العلاقة التكاملية والتبادلية بين الحركة وجودة الأداء المهني للمراجع.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أنه وجود إطار فعال للحركة يؤثر على الأداء المهني للمراجع ويؤدي إلى تسهيل مراجعة ومتابعة الخطط المتعلقة بأنظمة الرقابة الداخلية وتقدير المخاطر كما أن قيام المراجع بأداء مهني ذو جودة عالية يحقق مجموعة من الأهداف التي ترتبط بوجود إطار فاعل لحركة الشركات والمتمثل في الحفاظ على حقوق المساهمة والأطراف الأخرى المتعاملة مع الشركة والحرص على الإفصاح والشفافية في عرض المعلومات وتحديد مسؤوليات مجلس الإدارة.

(21) دراسة ريم راسم محمود عودة 2017(23):

تهدف هذه الدراسة إلى فحص تأثير كل من حركة وخصائص الشركات على الإفصاح الاختياري لشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن مستوى الإفصاح الاختياري في فلسطين تمت المتوسط كما أظهرت النتائج وجود تأثير سلبي لمتغير الربحية فقط على منسوب الإفصاح المحاسبي.

(22) دراسة عمر يوسف عبدالله الحباري 2017(24):

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أثر تطبيق مبادئ وآليات حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة في سوق عمان المالي.

(22) أكرم صابر السحار، العلاقة بين تطبيق إطار حركة الشركات وجودة الأداء المهني للمراجع الخارجي، دراسة تطبيقية على مكاتب المراجع في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، ص 121: ص 123.

<https://www.mobl3ath.com>

(23) ريم راسم محمد عودة، أثر الحوكمة وخصائص الشركات على الإفصاح الاختياري، دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، ص 106: ص 109.

(24) عمر يوسف عبدالله الحباري، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة من الشركات الصناعية المساهمة الموجودة في سوق عمان المالي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط ص 58: ص 89.

وقد توصلت الدراسة إلى آليات الحوكمة الأربع مجتمعة وكذلك كل منها على إنفراد أثر ذو دلالة إحصائي على تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة الدرجة في سوق عمان المالي، ولكن مع وجود تفاوت في مدى هذا الأثر إذا جاءت الآلية الرابعة (الإفصاح والشفافية، في المركز الأول، في حين جاءت الآلية الثالثة (إجراءات المخاطر) في المركز الرابع.

(23) دراسة أسماء عاد وأشرون (2018):

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على أهمية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بشكل سليم والذي يؤدي إلى تحقيق الفرض المطلوب منها وهو جودة المعلومات المحتواه في التقارير المالية. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات تساهم بشكل فعال في تحقيق جودة التقارير المالية.

(24) دراسة سلوى محمد صالح أبوشاويش (2017): (26):

تهدف هذه الدراسة إلى بحث مدى العلاقة بين تطبيق مبادئ وحركة الشركات الذي يؤدي إلى إحكام الرقابة التي تقوم على النزاهة والشفافية والإحتياط اللازم ضد سوء الإدارة ومنع الفساد، وتأثير ذلك على أتعاب المدقق الخارجي.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة ضرورية بدرجة كبيرة لتأثير تطبيق مبادئ حوكمة الشركات لضمان وجود أساس فعال لحوكمة الشركات وحقوق المساهمة والمعاملة المتساوية للمساهمة ودور أصحاب المصالح في حركة الشركات والإنتفاع والشفافية ومسئولية مجلس الإدارة منفردة ومجتمعة وعلى أتعاب المدقق الخارجي.

(25) أسماء عاد، فوزية دويس، منير تموار، ودور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تطبيق جودة التقارير المالية؛ دراسة ميدانية مجموعة من المؤسسات ولاية الزاوي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التفسير، العلوم المالية والمحاسبة، جامعة الشهيد حمة الخطر، الوادي، ص 9، دقي 92.

(26) سلوى محمد صالح أبو شاويش، مدى العلاقة بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وأتعاب الدقق الخارجي من وجهة نظر مدققي المسائل، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، غزة 2017، ص 90: ص 91.

(25) دراسة جيلاحي لحقد وآخرون (2019): (27)

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على ركائز حوكمة الشركات وإبراز دور حركة الشركات في الحد من المحاسبة الإقرارية ونبیان الجوانب السلبية ومشكلات المحاسبة الإبتكارية. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أي ركيزة إدارة تعتبر آلية جهة للوقوف والحد من ممارسات المحاسبة الإبتكارية خاصة إضافة تشكيلها وتعيين أعضائها كما تنص عليها المنظمات والهيئات المختصة في مجال حوكمة الشركات وأدت بها على أكمل وجه وسوف يساعدها على وضع الحفظ والإستراتيجيات الشركة والمتبع الأهداف المرجوة منها والحد من ممارسات المحاسبة الإبتكارية. وأخيراً آلية الإفصاح التي يسعى منها تحقيق الشفافية وجود المعلومات المالية لتكون التقارير المالية تزداد مصداقية مالية ومن ثم الحد من جهات المحاسبة الإبتكارية.

(26) دراسة رامي محروس (2019): (28)

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة وأختبار دور المراجعة المشتركة ولجنة المراجعة في الحد من ممارسات أدائه الأصلح من خلال الإستحقاق الإختيارية وقد توصلت الدراسة إلى أنه:

- لا يوجد تأثير للمراجعة المشتركة في ممارسات أداة الإسلام في الشركات موضع الدراسة وقد يرجع ذلك إلى الإبتكارية بين مراقبي الحسابات أثناء أداء مهمة المراجعة المشتركة أو بسبب عدم التعاقد بين مراقبي الحسابات القانونية بهما المراجع المشتركة.
- لا يوجد تأثير للجان المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات موضع الدراسة وقد يرجع ذلك إلى عدم توافر عددًا كافيًا من الأعضاء ذوي الخبرة المالية والمحاسبية داخل لجان المراجعة، أو عدم توافر الإستقلال الحقيقي لأعضاء الحق والمراجعة.

(27) جيلاحي لحقد، وآخرون دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبتكارية دراسة استطلاعية لأراء قيمة من محافظي الحسابات والأساتذة الجامعيين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التفسير، حوض محمد بوشياق، المسيلة 2019، ص 72.

(28) رامس محروس محمد محمد دور المراجعة المشتركة ولجنة المراجعة في الحد من أدوات الأرباح دراسة تطبيق على الشركات المهام بالبورصة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية 2019، ص 144: ص 145.

- لأن تأثير المراجعة المشتركة ولحق المراجعة معاً على ممارسة أدوات وقد يرجع ذلك إلى فشل لحق المراجعة في حل التعارض الذي منشأة بين مرافق على بعضها العقين وكذلك عدم توافر عدد كافي من أعضاء لجنة المراجعة ذوي الخبرة مالية ومحاسبية.

تقييم عام للدراسات السابقة:

من خلال الدراسات السابقة والمتعلقة بحوكمة الشركات يمكن استخلاص النتائج التالية:

- 1) كما أن بعض الدراسات قد تطرقت إلى بعض الأمور التي تؤثر على مستوى الشفافية وعلى شمولية الإفصاح وعلى اختيار وسيلة الإفصاح مثل دراسة:
Bujaki and Mcconomy, 2002، ودراسة Coulton., et al, 2001
 - 2) كما أن بعض الدراسات قد تطرقت إلى أثر ظاهرة الحوكمة على درجة الإفصاح عن البيانات المالية والإدارية وذلك من خلال الاستقلالية والحياد والمسئولية والشفافية والتي من شأنها أن ترفع جودة البيانات التي تفصح عنها الشركات مثل دراسة فخرا 2003.
 - 3) كما أن بعض الدراسات قد تطرقت إلى دراسة الإفصاح المحاسبي كأحد متطلبات الحوكمة وعلاقتها بالحوكمة مثل دراسة عبد الناصر 2003، محمد الباز 2003.
 - 4) كما أن بعض الدراسات قد تطرقت إلى دراسة وتحليل دور لجان المراجعة في تحسين جودة التقارير المالية مثل دراسة مجدي الملوجي 2010.
 - 5) وباستقراء الدراسات السابقة فلم نجد دراسة تطبيقية توجد مدخل مقترح أو اطار مقترح لايجاد مدخل تكاملي بين اليات الحوكمة ومتطلبات الإفصاح المحاسبي وذلك لتحسين جودة التقارير المالية
- وبناءً عليه فقد جاءت هذه الدراسة لايجاد هذا المدخل بالتطبيق على قطاع من اهم قطاعات البترول وهو قطاع البتروكيمياويات.

رابعاً: مشكلة البحث:

أصبحت قضية الحصول على المعلومات، وسهولة الحصول عليها وحرية تداولها ومصداقيتها ودقتها من القضايا الملحة على رجال الأعمال والمستثمرين في الوقت الحالي. وخصوصاً بعد الانهيارات التي منيت بها العديد من الشركات في الآونة الأخيرة، وذلك نتيجة للعديد من الأسباب أهمها:

1- الغش والأخطاء المحاسبية.

2- إخفاء المعلومات الداخلية

3- التقليل وتدني أخلاق إدارة المنظمات وشركات المراجعة الخارجية.

وذلك فقد فسّد المجتمع الثقة في الأنظمة الإدارية والرقابية والمحاسبية مما كان له أكبر أثر على قرارات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية الأمريكية والبورصات العالمية الأخرى، وقد تبين أنه من أهم أسباب فشل شركة إنرون للطاقة "Enron" عدم تماثل المعلومات والسلوك الانتهازي اللاأخلاقي للوكلاء (المراجعين الخارجيين والشركات القانونية) للسيطرة على الشركة وأن خسارة ملايين الوظائف ومليارات الدولارات لصناديق معاشات العاملين إضافة إلى خسارة المساهمين وحاملي الأسهم والدائنين لحقوقهم يرجع في المقام الأول إلى عدم الشفافية في المعلومات وبالتالي فإن كل هذه الأسباب قد جعلت انهيار إنرون كارثياً.⁽²⁹⁾

ونتيجة لكل هذه الانهيارات المالية فقد زاد الاهتمام بحوكمة الشركات حيث أن المعلومات المالية والقوائم المالية تعد المنتج النهائي الذي يتم إعداده بواسطة إدارة الشركة إلا أنه يعد أحد أهم المدخلات لعمليات الحوكمة وعلى ذلك فيجب أن تكون هذه المعلومات غير مضللة، وهذا ما يتضمنه تطبيق آليات الحوكمة، حيث يعتبر وجود نظام تقارير مالية قوى أحد أهم الأسباب لنجاح سوق الأوراق المالية الأمريكية.⁽³⁰⁾

ومما سبق يتضح لنا أن جودة التقارير المالية أصبحت مطلباً حتمياً وهدفاً أساسياً للشركات، وأن عدم توافر الشفافية للمعلومات في الشؤون الإدارية والمالية، وعدم قيام المساهمين بمسألة الإدارة أدى إلى ظهور الفساد الإداري وفقدان الثقة في اختيار الإدارة. وهذه الأمور قد تطلبت وجود مستجدات لمساعدة الشركات وهو ما تحققه حوكمة الشركات، ومن ثم كان لابد من تفعيل حوكمة الشركات باستخدام الإفصاح تحقيقاً لجودة التقارير المالية.

وتتلخص مشكلة البحث في "عدم وجود تكامل بين آليات حوكمة الشركات ومتطلبات الإفصاح المحاسبي مما يؤدي إلى ضعف جودة التقارير المالية".

(1) Arnold, Beth et al, "Enron: "An Examination of agency problems", *Journal of Critical Perspectives on Accounting*, Volume 15, Issue 6-7, August-October 2004, pp. 751-765.

(30) Salon, R. "Financial Accounting and Corporate Governance: a discussion", *Journal of Accounting and Economics*, Volume 32, Issue 1-3, December 2001, pp.335-347.

خامساً: هدف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في "إيجاد مدخل مقترح للتكامل بين آليات حوكمة الشركات ومتطلبات الإفصاح المحاسبي لتحسين جودة التقارير المالية من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- 1- تحليل ظاهرة حوكمة الشركات من خلال بيان الإطار المفاهيمي للعناصر التي تدخل في أبعاد ومكونات هذه الظاهرة ودورها في تدعيم تحسين جودة التقارير المالية.
- 2- توضيح العلاقة بين دور الإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة الشركات وأثره على تحسين جودة التقارير المالية.
- 3- التعرف على دور لجان المراجعة كإحدى آليات حوكمة الشركات في زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي مما يكون له أكبر الأثر على تحسين جودة التقارير المالية.
- 4- التعرف على دور المراجع الخارجي واستقلاليته كإحدى آليات حوكمة الشركات في زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي مما يكون له أكبر الأثر على تحسين جودة التقارير المالية.

سادساً: فروض البحث:

في ضوء طبيعة مشكلة البحث وأهميته والهدف منه يمكن صياغة فروض البحث على النحو التالي:

- الفرض الأول:

يؤدي تطبيق الشركات لقواعد ومبادئ حوكمة الشركات إلى زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي وفقاً لمتطلبات الإفصاح

- الفرض الثاني:

يؤدي وجود لجان مراجعة في الشركات إلى زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي.

- الفرض الثالث:

يؤدي استقلال المراجع الخارجي في الشركات إلى زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي.

سابعاً: حدود البحث:

1- تقتصر الدراسة التطبيقية على قطاع البتروكيماويات خلال الدراسة من عام 2009 إلى عام 2011.

2- سوف يتناول الباحث أثر آليات الحوكمة "لجان المراجعة، المراجع الخارجي" على جودة الإفصاح المحاسبي دون غيرها.

3- لن يتناول الباحث آليات حوكمة الشركات في البنوك والمؤسسات المالية، حيث أنها تخضع لمجموعة من التشريعات والقوانين التي تنظم نطاق عملها مثل القانون 88 لسنة 2003، واتفاقية لجنة بازل.

ثامناً: منهج البحث:

يعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي التطبيقي حيث يسعى الباحث لاستخدام أدبيات المحاسبة من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة في هذا المجال سواء العربية أو الأجنبية وربطها بالدراسة التطبيقية وذلك بهدف ربط نتائج الدراسة التحليلية بالدراسة التطبيقية لتحقيق الهدف من البحث والتحقق من صحة فروضه.

تاسعاً: خطة البحث:

لتحقيق أهداف البحث واختبار فروضه قام الباحث بتقسيم البحث إلى الفصول التالية:

الفصل الأول: الإطار الفكري لحوكمة الشركات.

وتم تقسيم هذا الفصل كما يلي:

- المبحث الأول: مفهوم وأهداف ومقومات وآليات حوكمة الشركات.
- المبحث الثاني: التجارب الدولية لحوكمة الشركات وتجربة مصر في تطبيق الحوكمة.
- المبحث الثالث: المعلومات المحاسبية.

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي ومتطلباته من منظور حوكمة الشركات

وتم تقسيم هذا الفصل كما يلي:

- المبحث الأول: الإفصاح والشفافية، الماهية والجوانب والأبعاد من منظور حوكمة الشركات.
 - المبحث الثاني: الإفصاح المحاسبي ومتطلباته وتحسين جودة التقارير المالية من منظور حوكمة الشركة.
- الفصل الثالث: الإفصاح المحاسبي وآليات حوكمة الشركات.**

وتم تقسيم هذا الفصل كما يلي:

- المبحث الأول: العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وحوكمة الشركات.
- المبحث الثاني: لجنة المراجعة كإحدى آليات حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي.
- المبحث الثالث: المراجع الخارجي كإحدى آليات حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي.

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية و الميدانية واختبار فروض البحث والمدخل المقترح

الفصل الخامس: الخلاصة والنتائج التوصيات.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

1) نتائج الدراسة النظرية :-

في ضوء التحليلات النظرية والتطبيقية للدراسة والتي اجريت علي قطاع من أهم القطاعات المتواجدة في البيئة المصرية وهو قطاع البتروكيماويات تم التوصل الي النتائج التالية :-

أ- مصطلح حوكمة الشركات هو المصطلح المتفق عليه لترجمة مصطلح corporate government وذلك في محاولة لنشر الاهتمام بهذا المفهوم خاصة في اسواق المال .

ب- تتوافر في البيئة المصرية المقومات الرئيسية اللازمة لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات ويظهر ذلك جليا في قانون الشركات 159 لسنة 1981 ، وقانون سوق رأس المال 95 لسنة 1992 ، وقانون الايداع المركزي رقم 93 لسنة 2000 ، كما قامت الهيئة العامة باصدار قواعد جديدة للتقيد في عام 2000 ، بالاضافة الي اصدار القواعد التنفيذية للحوكمة في مارس عام 2007 .

ج- تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من الدول الرائدة في تطبيق مبادئ الحوكمة ويرجع ذلك الي ان قانون sarbanse oxelyact من اكثر المعايير تشددا في وضع الاجراءات الرقابية علي الشركات في السوق الامريكي وبعد ذلك في ان حوكمة الشركات تعتبر الزامية في السوق الامريكي علي عكس السوق المصري الذي تكون فيه الحوكمة مجرد قواعد ارشادية غير ملزمة بالتطبيق .

د- تقوم مصر بجهود حثيثة لتطبيق مبادئ الحوكمة حيث اصدر مركز المديرين التابع لوزارة الاستثمار دليل حوكمة الشركات للشركات بالبورصة المصرية عام 2005 ، ودليل حوكمة الشركات لشركات قطاع الاعمال عام 2007 ، وبذلك فائنا نجد ان كل الاجراءات التي اتخذتها مصر تتماشى مع الاجراءات التي تقوم بها الدول المتقدمة في سعيها للاهتمام بحوكمة الشركات .

هـ - الادارة في الشركات مشتتة الملكية تمارس قدرا اكبر من التحكم في نشر المعلومات في محاولة لعرض النتائج في افضل صورة ممكنة للمحافظة علي قناعة حملة الاسهم بكفاءة وعدم تأييد اي محاولة للسيطرة علي الشركة من قبل اي جماعات او جهات خارجية ،

وبناءا على ذلك فان هذه الشركات تقدم ايضاها افضل وخاصة في مجال ممارسات الحوكمة بالمقارنة بالشركات مركزة الملكية .

و- القوانين واللوائح والمعايير المصرية تعد كافية وذات تأثير كبير اذا تم تطبيقها بفاعلية في دعم جودة الإفصاح داخل سوق الأوراق المالية بالاضافة الي تنمية وعي المديرين واعضاء مجلس الادارة في تحسين طريقة اعداد وعرض المعلومات المالية عند اعداد التقارير مما يزيد من جودتها وفعاليتها لمواكبة احتياجات مستخدميها .

ز- الإفصاح ضروري لاعمال الحوكمة السليمة علي ان يكون الإفصاح في الوقت المناسب بالنسبة للتقارير الدورية والسنوية .

ل- الإفصاح يؤدي الي زيادة الثقة والمصداقية في التقارير المالية وتحسين جودتها .

ح- وجود لجان مراجعة في الشركات يؤدي الي المحافظة علي حقوق المساهمين , تحسين جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وذلك وفقا لمتطلبات الإفصاح المحاسبي وهو ما تسعى حوكمة الشركات الي تحقيقه .

ي- دور المراجع الخارجي اصبح جوهري وفعال في مجال حوكمة الشركات لانه يحدد التعاون بين الملاك وادارة الشركة , كما انه يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات فيها , وان استقلال المراجع الخارجي يؤدي الي زيادة الإفصاح المحاسبي مما ينعكس علي جودة التقارير المالية المنشورة .

2: نتائج الدراسة الميدانية:-

1- يؤدي تطبيق الشركات لقواعد ومبادئ حوكمة الشركات الي زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي وفقا لمتطلبات الإفصاح مما يؤكد صحة الفرض الاول .

وذلك من خلال دراسة العلاقة بين نتائج تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في مصر. وبين مستوى الإفصاح المحاسبي وفقا لمتطلبات الإفصاح، تم استخدام اختبار معامل الارتباط لبيرسون والنتائج المبينة بالجدول السابق والذي يبين أن قيمة معامل الارتباط تساوي 0.481 مما يدل علي وجود علاقة ارتباط طردية وقيمة مستوي دلالة إحصائية يساوي 0.008 وهو أقل من 0.05 مما يؤكد علي صحة الفرضية اي أنه يؤدي تطبيق الشركات لقواعد ومبادئ حوكمة الشركات إلى زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي وفقاً لمتطلبات الإفصاح مما يؤكد صحة الفرضية وذلك عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

2- يؤدي وجود لجان مراجعة في الشركات الي زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي مما يؤكد صحة الفرض الثاني .

وذلك من خلال دراسة العلاقة بين تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في الشركات المصرية ومدى ضرورة وجود لجنة المراجعة كأحدى آليات حوكمة الشركات في مصر كان 0.490 مما يدل علي وجود علاقة ارتباط طردية وقيمة مستوي دلالة إحصائية يساوي 0.009 وهي أقل من مستوي معنوية 0.05 مما يؤكد علي صحة الفرضية التي تنص علي أنه يؤدي وجود لجان مراجعة في الشركات الي زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي. وذلك عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

3- يؤدي استقلال المراجع الخارجي في الشركات الي زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي مما يؤكد صحة الفرض الثالث .

وذلك من خلال دراسة العلاقة بين تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في الشركات المصرية مدى استقلال المراجع الخارجي في الشركات عند إيداء رأيه بالقوائم المالية كان 0.379 مما يدل علي وجود علاقة ارتباط طردية وقيمة مستوي دلالة إحصائية يساوي 0.014 وهي أقل من مستوي معنوية 0.05 مما يؤكد علي صحة الفرضية التي تنص علي أنه يؤدي استقلال المراجع الخارجي في الشركات الي زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي. وذلك عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

3: نتائج الدراسة التطبيقية:-

قام الباحث بعمل دراسته تطبيقية علي شركة من شركات قطاع البتروكيماويات و هي شركة سيدي كبريت للبترول كيماويات (سيديك) و عدلك عمل التحليل المالي للقوائم المالية عن العام المالي المنتهي في 2015/12/31 و كذلك تقرير مجلس الإدارة و تقرير مراقب الحسابات للتوصل الي نقاط الاخفاق في تطبيق قواعد و البات حوكمه الشركات وقد توصل الباحث الي ان الشركة تطبق بعض قواعد و البات الحوكمة وهناك بعض نقاط الاخفاق في تطبيقها وكذلك بالنسبة للمراجع الخارجي فهو لم يقدم تقرير عن مدى تطبيق الشركة لقواعد و مبادئ الحوكمه وهذه تعتبر نقطه اخفاق بالنسبه للمراجع الخارجي.

ثانياً: التوصيات :

في ضوء النتائج السابقة يوصي الباحث بالآتي :-

- 1- ضرورة اهتمام الشركات المقيدة بالبورصة بالافصاح عن تقاريرها السنوية وفقاً لمتطلبات القيد بالبورصة وكذلك وفقاً للقواعد التنفيذية لحوكمة الشركات التي اصدرتها الهيئة العامة لسوق المال في مارس 2007 .
- 2- ضرورة قيام القائمين علي الهيئة العامة للرقابة المالية بتطوير التشريعات القائمة والزام الشركات بتعيين مسئول من ادارة حوكمة الشركات تكون لديه الدراية الكافية بقواعد الحوكمة وبمتطلبات الافصاح .
- 3- ضرورة توصية الشركات باثشاء موقع الكتروني علي شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ونشر كافة المعلومات والقوائم المالية فور اعدادها وأن يتم تحديث الموقع اولا بأول .
- 4- ضرورة اصدار التشريعات التي لم تصدر حتي الان والتي لها أثر في ضعف عمليات الافصاح مثل قانون تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة .
- 5- ضرورة اصدار معيار محاسبي عن حوكمة الشركات تكون مهمته الزام الشركات باتباع قواعد حوكمة الشركات حيث أن دليل قواعد حوكمة الشركات الصادر من مركز المديرين ماهو الا مجرد قواعد ارشادية غير ملزمة للشركات بتطبيق قواعد حوكمة الشركات .
- 6- تشجيع الشركات المقيدة في البورصة لاصدار تقرير منفصل عن حالة الشركة من ناحية الافصاح عن تطبيق الشركة لقواعد الحوكمة .
- 7- ضرورة قيام الهيئة العامة للرقابة المالية باصدار تقرير سنوي توضح فيه ترتيب الشركات من ناحية التزامها بتطبيق قواعد الحوكمة وتصنيفها الي شركات تتبع حوكمة الشركات وشركات جيدة التطبيق وشركات رديئة التطبيق لقواعد الحوكمة .
- 8- ضرورة وضع ضوابط للفصل بين مناصبي رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب حتي يكون مجلس الادارة لديه الاستقلالية الكافية لاداء اعماله وتكون هناك الية حقيقية لعمليات الرقابة من قبل المدير التنفيذي علي تصرفات مجلس الادارة .
- 9- العمل علي بذل المزيد من الجهود والمتابعة للمستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة في الشركات بهدف تنمية الوعي والدور الاستثماري في المجتمع .
- 10- العمل علي منح صلاحيات ودور اوسع لاصحاب المصالح في ممارسة الدور الرقابي علي الادارة مما يساهم في دعم وتشجيع المستثمرين .

- 11- العمل على زيادة الانصاح والشفافية في التقارير المالية واتاحتها لجميع اصحاب المصالح لاعطاء المساهمين والمستثمرين الامن والامان لاموالهم .
- 12- العمل على تعزيز ثقافة ممارسة الحوكمة من خلال عقد البرامج التدريبية التي تعكس مفاهيم وثقافة تطبيقات الحوكمة .
- 13- العمل على اجراء المزيد من الدراسات والابحاث الخاصة بتطبيقات الحوكمة والممارسة السليمة لها ودورها في منع حدوث الفشل المالي للشركات .

(3) الدراسات المستقبلية المقترحة :

بوصى الباحث باجراء المزيد من الدراسات حول :

- 1-مدي تأثير البات الحوكمة على ادارة الأرباح .
- 2-مدي فاعلية المؤسسات والجمعيات المهنية في ارساء قواعد واليات الحوكمة في مصر .
- 3- دور البات الحوكمة في منع حدوث التعثر المالي في الشركات .